مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

تأثير الافصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

م.د. منى جبار محمد

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان تأثير الافصاح عن هياكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية كمؤشر لكفاءة وفاعلية الوحدة الاقتصادية وقدرتها الفعلية والعملية على الاستمرار وتحمل درجات المخاطر الممكنة في لحظه وقوع الخطر. وتمثلت مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤل الاتي " هل هناك تأثير للإفصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ",وقد تم استعمال ٦٥ استمارة استبيان, وزعت في بعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وتوصل البحث بعد تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات الى اهم الاستنتاجات ان هيكل الملكية يمثل آلية من آليات الحوكمة المهمة والذي يؤثر في جودتها و في ترشيد القرارات التي تتخذ من قبل مجلس. ادارة الشركة، اذ ان هنالك اهتمام وتحليل للمعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات لاسيما القرارات الاستثمارية فيها, مما يؤثر بشكل ايجابي في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية . ويوصي البحث الجهات الرقابية والجهات المسؤولة عن الأسواق المالية بان تعمل على تدعيم اليات الحوكمة للحيلولة دون التحكم قراراتها او سيطرة اي جهة من الجهات المالكة. للأسهم, مما يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :- الافصاح, الحوكمة , هيكل الملكية, القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

The Impact of Ownership Structure to Enhance the predictive ability of Accounting Information

D. Muna Jabbar Mohammed

Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics.

dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq

Abstracter

The current research aims to clarify the extent to the impact of disclosure of ownership structures in enhancing the predictive ability of accounting information as an indicator of the efficiency and effectiveness of the economic entity and its actual and practical ability to continue and bear possible degrees of risk at the moment of occurrence of the risk. The main research problem was represented by the following question: "Is there an impact of disclosure of ownership structure in enhancing the predictive ability of accounting information for economic entities ?". 65 questionnares were applied and distributed in some banks listed in the Iraq Stock Exchange. The research reached, after analyzing the study variables and testing the hypotheses, the most important conclusions. The ownership structure is one of the important mechanisms of governance and has an impact on its quality and the decisions taken by the Board of Directors. board of directors. There is interest and analysis of data related to decision-making, especially investment decisions, which positively affects enhancing the predictive ability of accounting information. The research recommends that regulatory bodies and those responsible for financial markets should seek to strengthen governance mechanisms to limit the actions of any party that owns shares from controlling their decisions,

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

which enhances the predictive capacity of accounting information for economic entity.

Keywords: Disclosure, Governance, Ownership Structure, Predictive Ability of Accounting Information.

المقدمة

تعد الدراسة في مجال اليات حوكمة الشركات لاسيما ما يتعلق بهيكل الملكية مساله مهمة وذلك للمساهمة في القدرة على فهم العلاقات التي تدار بها الوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية, كما ان لآلية هيكل الملكية انعكاسات محاسبية متعددة, بالتالي ستنعكس على سلوك وقرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، اذ أضحت تركيبة هيكل الملكية, احد الأدوات الفاعلة في تطبيق او عدم تطبيق آليات الحوكمة ، مما يجعل سلوك المستثمرين يتأثر بالإشارات التي يعطيها تباين هيكل الملكية وتنوعه حسب انواعها, وان هذا التنوع من المتوقع ان يكون له علاقة بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, ويمكن ان يؤدي الى تعزيزها او تخفيضها ،كما يؤدي فهم هيكل الملكية الى فهم الوسائل التي تحافظ بها على توازن المصالح داخل الشركة او نشؤ وتفاقم مشاكل وصراعات الوكالة, بين المالكين المؤسسين والمستثمرين الخارجيين ، اذ ان المالكون يبلغون عن المعلومات المحاسبية, التي تحقق مصالحهم الشخصية, مما يؤدي الى فقدان مصداقيتها بالنسبة للمستثمر الخارجي, بالتالي ينعكس بشكل سلبي على اسعار الاسهم ومما سبق , سيتم تناول المحاور الآتية للبحث.

المحور الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

١ـمشكلة البحث

هنالك العديد من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بهيكل المليكة, والتي لها تأثير مباشر بترشيد القرارات نظراً لأنها تعتمد على التوقعات لاسيما ما يتعلق بالتنبؤات المالية فاذا كانت هذه التنبؤات متوافرة من مصادر موثوق بها فان ذلك سيوفر كثيراً من الجهد في عملية اتخاذ القرارات, لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي " هل هناك تأثير للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ", وتشتق منها الاسئلة الفرعية الاتية:-

أ- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ب- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ت- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

٢-اهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في اختبار العلاقة بين الافصاح عن انواع هيكل الملكية وبين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعيه يمكن بيانها كما ياتي :-

أ- بيان انواع هيكل الملكيه كإحدى آليات الحوكمة , فضلاً عن توضيح مفهوم واهمية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

ب- بيان مدى تأثير الافصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لاسيما ما يتعلق بالملكية الادارية والملكية المؤسساتية والملكية المركزة.

٣-فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية البحث كالاتي "هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ". وتشتق منها الفرضيات الفرعية الاتية :-

أ- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ب- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ت- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٤ـأهمية البحث:

تتبين اهمية البحث عن طريق تزايد الاهتمام بالإفصاح عن هيكل الملكية بأنواعه المختلفة لاسيما ما يتعلق بهيكل المستثمرين, وهيكل الادارة, عن طريق انموذج الإفصاح الذى أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية , والافصاح عن الانواع الاخرى لها , فضلا عن اهمية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات لاسيما قرار الاستثمار ,ومن ثم فهناك حاجة لمحاولة تحديد تأثير الافصاح عن أنواع هياكل الملكية على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية , مما يساهم في تطوير أسواق رأس المال ، و تحسين الشفافية والإفصاح في هذه الأسواق.

٥ـمنهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال التحليل النظري للدراسات والبحوث , التي شملت انواع هياكل الملكية و القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، وتم الاستناد على المنهج الاستقرائي في الجانب العملي، وذلك لاستكشاف تأثير الافصاح عن أنواع هياكل الملكية على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، وباستخدام استمارة الاستبانة التي تعد احد مصادر الحصول على البيانات والمعلومات والتي تم توزيعها على المصارف التجارية عينة البحث المدرجة في البورصة العراقية .

ثانياً :ـ دراسات سابقة

١ـ دراسة (بريمه وخالد, ٢٠٢٢) بعنوان" القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية" ـدراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني.

يهدف البحث الى معرفة دور القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار التوسعي ، والابتكاري, ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) في تحليل البينات واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات ان هنالك علاقة ايجابية بين القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية , وترشيد القرارات الاستثمارية الابتكارية، وترشيد القرارات الاستثمارية التوسعية، وكانت اهم التوصيات ضرورة اصدار القوانين واللوائح والاصدارات, التي تلزم الشركات بتطبيق معايير محاسبية تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

٢ـدراسة (دخان ،٢٠١٨) بعنوان "أثَر محددات هيكل الملكية في أداء الوحدات الاقتصادية المساهمة السورية"

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

يهدف البحث الى تحديد أثر محددات هيكل الملكية المتمثلة في الملكية الإدارية, والمقاسة بنسبه ملكية اعضاء مجلس الإدارة, وتشتت الملكية, مقاسا بنسبة ملكية كبار المساهمين في أداء الوحدات الاقتصادية المساهمة, وتوصلت الدراسة الى وجود اثر للملكية الإدارية في أداء الوحدات الاقتصادية المدروسة ، ولا يوجد تأثير لأداء الوحدات الاقتصادية المدروسة بتشتت الملكية خلال الفترة المدروسة ، ووجد هنالك اختلاف في اثر محددات هيكل الملكية في اداء الشركات باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه الشركة وكانت اهم التوصيات ضرورة ان تفصح الشركات عن هيكل الملكية والذي يؤثر في أداء الوحدات الاقتصادية السورية.

٣-دراسة (Shahwan, T. M.,2020) بعنوان

Do ownership structure mechanisms affect a firm's risks? Evidence from Egypt

يهدف البحث الى بيان تأثير هيكل الملكية على مخاطر عدم الاستمرارية للوحدة الاقتصادية, وذلك من خلال الافصاح عن المعلومات المحاسبية ذات القيمة الملائمة، وكانت اهم الاستنتاجات ان هناك تأثير ايجابي كبير للملكية المركزة على مخاطر الشركة التي من ضمنها عدم الاستمرارية، وكان التأثير سلبي لكل من الملكية المؤسسية والملكية الاجنبية على مخاطر الشركة، وكان الهيكل الملكية الادارية تأثير ايجابي على مخاطر الشركة، بينما كانه لحجم الشركة الذي هو يمثل العامل الضابط تأثير سلبي على مخاطر الشركة ،وكانت اهم التوصيات ضرورة فهم تأثير هيكل الملكية في استمرارية الوحدة الاقتصادية التي تكون احد مخاطر الوحدة الاقتصادية في حال تعرضها لعدم الاستمرارية والتي يتم الكشف عنها من خلال الافصاح عن معلومات محاسبيه ذات القيمة الملائمة لأطراف ذات العلاقة في ترشيد القرارات.

٤-دراسة (Giner & Reverte,2014) بعنوان

The Predictive Ability of Financial Information for Future Earnings: A European Perspective

يهدف البحث الى تحليل الاختلاف في السياسات المحاسبية والمؤسسية بين الانظمة المحاسبية للدول عند قياس القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية والسوقية وبيان اثرها في الأرباح المستقبلية وذلك من أجل تقييم ما إذا كانت الاختلافات في الاساليب المحاسبية, تؤدي إلى اختلاف في القدرة التنبؤية للمعلومات المالية بين الدول عينة البحث وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات وهي أن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الاختلاف هو بسبب خصائص النظام الذي تتبعه الدولة ، مثل النظام القانوني (القانون الأساسي مقابل القانون العام)، والطريقة التي تمول بها الشركات عملياتها، والعلاقة بين المحاسبة والضرائب، مما تؤثر على قياس المتغيرات المحاسبية، وبالنتيجة تؤثر على قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية كذلك تؤدي الاختلافات في السياسات المحاسبية في متطلبات الإفصاح في الاسواق المالية للدول المعنية، وتوصل البحث الى اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بقواعد القياس المحاسبية المختلفة للدول عند تناول القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فضلا عن الاهتمام بالأرباح المستقبلية ، وهو احد الجوانب التي لم تحظ باهتمام كبير من جانب الباحثين الى الآن.

المحور الثاني

الافصاح عن هيكل الملكية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

اولا :- الافصاح عن هيكل الملكية

١-الافصاح

اشارت القاعدة المحاسبية رقم (٦) المتعلق "بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية" والتي تهدف إلى الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية ، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الوحدات الاقتصادية ، وتوفير رؤية واضحة ومتوازنة عن أوضاعها المالية ونشاطاتها (الاسعد,٢٠١٣: ٢٧٤)**.اذ** ينبغي ان يتضمن "الافصاح أهداف الوحدة الاقتصادية, فضلا عن سياستها المتصلة بالبيئة والنشاط وأخلاق المهنة" والتزاماتها في نطاق السياسة العامة وتكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة (الحداد، ٢٠٢٣: ٣٤١).

ولقد أوصت القاعدة المحاسبية المحلية رقم " ٦ " المتعلقة بـ "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية", أن تتضمن التقارير السنوية لإدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المتعلقة بالمنافع أو المصالح التي تحققت لأعضاء مجلس الإدارة , والتنفيذيين في الشركة, أو "لذويهم إلى حد الدرجة الثانية من كافة أنواع التعامل والتعاقد, بما فيه عملية البيع والشراء, وتقديم الخدمات من وإلى الشركة أو وجود أية ترتيبات اخرى, يتم تزويدها من اجل مساعدتهم أو مساعدة ذويهم, لامتلاك الأسهم" (المشهداني ,٢٠١٩: ١٥) فضلا عن "الإفصاح عن أسماء حملة الأسهم الذين يملكون حصة بنسبة ٥ % أو أعلى من رأسمال الشركة" , كما اعدت الفقرة ثالثا الموجودة في الجزء العاشر من القانون المؤقت لسوق الأوراق المالية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

No. ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ , "أنه ليس من القانوني لشخص ما أو مجموعة متحالفة من الأشخاص", "إذا ما تمكنوا من امتلاك نسبة أكثر من ٣٠ % من الأسهم لأية شركة مساهمة", " من اجل فرض حكم السيطرة العملية على امور تلك الشركة ما لم يلتزم هذا الشخص أو أولئك الأشخاص, بالافصاح عن ما يمتلكون والابلاغ بما في حوزتهم إلى السوق أو إلى الهيئة المشرفة عليه" , فضلا عن "ضرورة الإفصاح عن ما يملكه المساهمين من اسهم وبما يتجاوز ١٠ % من الأسهم المتوفرة للتداول" (المشهداني ,٢٠١٩: ١٥). لذا ينبغي دعم عمليات "الافصاح والشفافية في الوحدات الاقتصادية من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالنتائج ليس فقط للمدققين والمشرفين بل لكافة اصحاب المصالح وبصورة دورية منتظمة"(محمد وكمال:٢٠٢٣: ١٢٨٥).

وفضلا عن انه هنالك العديد من البيانات التي ينبغي الافصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية المساهمة (القاعدة المحاسبية المحلية رقم ٦)

أ- تفصيل لانواع هياكل الملكية وحقوق التصويت

ب- بيان الاجراءات المحاسبية المستعملة في تحديد المكافآت التي لها علاقة, بالأعضاء والهيئات التنفيذية والبيانات المتعلقة بخبراتهم وفاعليتهم ودرجة الاستقلالية. .

ت- التعاملات التجارية مع اصحاب المصلحة بالوحدة الاقتصادية.

ث- ادارة المخاطرة التي لها قدرة عالية للتنبؤ.

ج-الامور المتعلقة بموظفي الوحدة الاقتصادية فضلا عن أصحاب المصلحة الاخرين.

ح-مدفوعات الوحدة الاقتصادية إلى المدققين الخارجيين عن الخدمات غير التدقيقية .

٢-مفهوم هيكل الملكية

يعد هيكل ملكية الوحدات الاقتصادية عنصرًا هاما لأليات حوكمة الشركات ، والنظام المعقد للقوى القانونية، والمؤسسية، والسوقية التي تخضع لها الوحدات الاقتصادية, اذ ان الفكرة الكامنة وراء مفهوم هيكل الملكية, "هي القدرة على فهم الطريقة التي يتفاعل بها حمله الأسهم مع إدارات الوحدات الاقتصادية ، لتحديد المالك النهائي لمجموعة معينة من الوحدات الاقتصادية", فضلا عن ان هنالك حقيقة مفادها ان العديد من الوحدات الاقتصادية الحديثة لا يتم التحكم فيها وتكون ادارتها من قبل الأشخاص الذين يمتلكوها (الفصل بين الملكية والإدارة) (العامري،٢٠١٨: ١٥٥). و يعرف هيكل الملكية عن طريق جانبين: وهما درجة تَركز الملكية , اذ انها تختلف باختلاف نشاط الوحدات الاقتصادية, لأن ملكيتها يكون أكثر او اقل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

تشتتًا اذ أن الوحدات الاقتصادية قد لا تكون عامة, أو تملكها الدولة أو ملكية مختلطة. (Tusiime et al., 2011: 261).

وعرف (محمد،٢٠١٨: ٧) هيكل الملكية بانه "هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الوحدة الاقتصادية, اذ ينعكس هذا الهيكل على تكوين مجلس الإدارة, واللجان المنبثقة منه ومن ثم تحديد من له الحق في الرقابة وكيفية انتاج لمعلومات المحاسبية وبتالي الصورة التي تظهر بها الأرباح" . اما (Song,2015:479) فقد عرفه بانه "يمثل حصة شكلتها طبيعة المساهمين والقابلة لتحديد اسهم الشركة لأنها تمثل ترتيبات الملكية وتحدد اشكال السيطرة على الوحدة الاقتصادية ومن هو المؤسس وماهي ملكية الإدارة والمراقبة والتأثير على القرارات المتخذة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية" وقد أشارت دراسة (Turki & Sedrine, 2012: 123) إلى أنه "يعد ألية من الاليات المهمة لمفهوم الحوكمة ويمكن أن يكون لها تأثير على أداء الوحدة الاقتصادية وثروة الملاك"، اذ انه يمثل السبب الاساس في " بيان كلفة الفصل بين الرقابة والملكية أو ما يسمى بتكاليف الوكالة، والتي تنشأ بسبب تشتت الملكية في الوحدات الاقتصادية الكبيرة مما ترفع من مشكلة الأصيل – الوكيل، وذلك لعدم تماثل البيانات ووجود عدم اليقين ومما يؤديالى ان تكون درجة تركز الملكية ذات تشتت عالي ، ووظهور الفجوة بين الرقابة الادارية السيطرة على الشركة من الملاك". اما دراسة (Stergiou, 2011: 178) فقد اشارت إلى تقسيم الأنظمة لحوكمة الشركات إلى جانبين رئيسين وفقًا لهياكل الملكية المساندة:

الفئة الأولى تشمل "النظم التي فيها تشتت الملكية وعلى على نطاق واسع"، بينما تتضمن الفئة الثانية "النظم التي تتركز فيها ملكية الوحدات الاقتصادية في أيدي أحد أو مجموعة من المساهمين الذين يمارسون السيطرة على الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع المشاركة في الوحدات الاقتصادية المعنية". لذا فان تطبيق "الحوكمة الجيدة من الناحية الاقتصادية في شكل الافصاح الجيد عن المعلومات المالية يمكن ان يساعد على جذب رؤوس الاموال, وتخفيض تكلفة رأس المال, ومكافحة الفساد الذي هو المعيق الرئيس للنمو كما تعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل اللازم" (الحياري، ٢٠١٧: ٤٧).

٣ـ أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية :

تكمن أهمية الحوكمة في ترسيخ عدد من المعايير للأداء بما يحقق تدعيم الاسس الاقتصادية وتحقق التنمية الاقتصادية وتجنب الشركات من الوقوع في الازمات المالية, "اذ يجب

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

على اطار ممارسات حوكمة الشركات ان يكفل تحقيق الافصاح الدقيق المتعلق بكافة الوسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة وفي الوقت المناسب ومن بينها الملكية والاداء، الموقف المالي، أساليب حوكمة الشركات"(غادر، ٢٠١٢ : ١٦), ويمكن بيان ألاهمية من خلال الاتي (يسن،٢٠١٦: ٣٤)(عوجة,٢٠٢١: ٨٥):

ا- "يعد الافصاح عن هيكل الملكية احد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات, اذ تطالب الوحدات الاقتصادية عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الوحدة الاقتصادية بما لا يتناسب مع مساهميهم".

ب- "ان الإفصاح عن هيكل رأس المال موضحا به نسبة ملكية المساهمين التي تزيد ملكيتهم للاسهم عن (٥٪)، فضلا عن الإفصاحات لملخصات العقود والاتفاقات القائمة ما بين الوحدة الاقتصادية المصدرة للاسهم والوحدات الاقتصادية التابعة لها", وبين "احد الأطراف ذات العلاقة ، فضلا عن ضرورة الإفصاح عن أي تغير او تعديل في هيكل الملكية, وما يترتب عليه زيادة او تخفيض حصة احد أعضاء مجلس الإدارة بما يوثر على نسبة ٥٪ من رأس المال".

ج-يؤكد المعيار المحاسبي الدولي ٢٤ " الإفصاح عن الطرف ذات العلاقة" أهمية هيكل الملكية بشكل ضمني من خلال التأكيد على ضرورة "الإفصاح عن العمليات التي تتم بين الوحدة الاقتصادية وبين الأطراف التي لها مصالح فيها مما يوفر لها حق التأثير عليها ، باعتباره احد الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية".

٤- الافصاح عن انواع هياكل الملكية

ا-الملكية الإدارية :- "ان امتلاك الإدارة لبعض أسهم الوحدة الاقتصادية يعد إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تقليل السلوك الانتهازي للإدارة", فأن ميل المدراء الملاك تتضمن "ارتفاع قيمة الوحدة الاقتصادية، و ثروة المساهمين والتي تؤدي بدورها الى تزايد ثروتهم الخاصة، ومما يؤدى إلى انخفاض تكاليف الوكالة التي تتسبب في تعارض مصالح الملاك وحملة الأسهم الخارجيين". (Puspitaningrum & Atmini, 2012: 160) ويتم قياسها من خلال "نسبة عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم الكلية لرأس المال" (عبد الزهرة،٢٠١٦: ١٥٦).

ب- الملكية المؤسسية :- يؤدي ارتفاع نسبة ملكية المساهمين الاستثمارية في أسهم الوحدة الاقتصادية إلى ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة منها بسبب الدور

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الذى تمـارسه في اليات الحـوكمـة والادارة التنفيذية, والرقابة على سلوكها في ما اذا كانت "مـباشرة عن طريق دورها الفَّعال في الجمعية العامة للمساهمين أو دورها في تفـعيل الآلـيات الأخرى للحوكمة في الوحدة الاقتصادية, مثل مجلس الإدارة ولجانه المـختلفة ومدقق الحسابات"، أو بصورة "غير مباشرة من خلال تأثيرها على بيئة المعلومات المتعلقة بالشركة, فضلا عن طبيعة العلاقة بين أسعار أو عوائد الأسهم في السوق والربح المحاسبي ". (عبيد، ٢٠١٠, ٢٠) ويتم قياسها باحتساب "نسبة الاسهم المملوكة من قبل المصارف الى اجمالي عدد الاسهم الكلية لراس المال" (عبد الزهرة،٢٠١٦: ١٥٦).

ج- تركز الملكية :- توضح الملكية المركزة ان يجتمع جزء مؤثر من راس مال الوحدة الاقتصادية في يد شخص. او عدد قليل من الأشخاص فيها، غالبا ما يتولون الإدارة والسيطرة او "يؤثرون بشكل واضح في طريقة إدارة وعمل الوحدة الاقتصادية، نظرا لامتلاكهم نسبة كبيرة ومؤثرة في الأسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية أي نسبة (٥%) مما يكون لها حق في الاشتراك في إدارة الوحدة الاقتصادية وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية"، اما من خلال "التمثيل المباشر في مجلس الإدارة او من خلال ما تتمتع به من حقوق التصويت". (عوجة, ٢٠٢١: ٤٨), اذ ان "القوانين الوطنية هي التي تحدد درجة مشاركة اطراف اصحاب المصالح والتي قد تتفاوت هذه القوانين من دولة الى اخرى" (محمد، ٢٠١٩: ٤٥).

ان كبار المـساهمـين غالبا ما يسعون إلى نشر البيانات الداخلية لتحـقيق المـصالح المرتبطة بهم مـمـا "يؤدى إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمـعلومـات المـحـاسبية, وعدم تمـاثل المـعلومـات, اذ تبين مـلكية كبار المـساهمـين إلى المـلكية المركزة على المـستوى الفردي"، اذ ان هنالك وجهتين للنظر لأنعكاس مـلكية المـساهمـين الذين يمتلكون السيطـرة وهمـا (Dou et al., 2013) :-

اولا: "هنالك دور اساس لكبار المـساهمـين في مـراقبة السلوك الإداري"، اذ أن المدراء الذين لا يخضعون للرقابة يكونون معرضين لاتخاذ قرارات دون المستوى المطلوب ,أو إدارة الأرباح ,أو عمليات الغش بالرغم من أن اغلب المساهمين لديهم مسئولية للرقابة على الممارسات الإدارية، اذ إن منافع اجراءات الرقابة الذي يقوم به ألمساهم الفردي يجب ان تكون متناسبة مع نسبة ملكية الأسهم فاذا تم توزيع نسبة الملكية , فلا يكون هنالك جدوى اقتصادية للمساهم الفردي ان يتحمل تكاليف المراقبة الكبيرة، لأنه سوف يكون لديه نسبة صغيرة من هذه المنافع ومن ثم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

فإن الملاك لديهم القدرة على تحمل تكاليف الرقابة الضرورية في حالة لديهم حصة ملكية كبيرة لذا فان الدور الرقابي لكبار المساهمين يسهم في تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمدراء فضلا عن تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح

ثانيا: "تقلل ملكية كبار المساهمين من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية" عن طريق ممارسة الضغط في السوق المالي لتحقيق الربح المستهدف في الامد القصير ,ويتم قياسها من خلال "اعطاء الرقم (١) للمصارف التي يتوفر فيها تركز ملكية (أي وجود اشخاص يملكون نسبة ٥٪ فاكثر من راس المال),في حين يعطى الرقم (٠) للمصارف التي لا يتوفر فيها تركز للملكية". (عبد الزهرة،٢٠١٦: ١٥٦).

ثانياً :- تأثير هيكل الملكية على دقة التنبؤ بالمعلومات المحاسبية

ان القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تجعل الباحثين يتعرضون لمفهوم التنبؤ في الادبيات المالية لذا اوجب التعرف على مفهوم التنبؤ والذي "يمثل عملية التوقع والتقدير لما سوف يحصل في المستقبل، ولهذا فهو ضروري لغرض التخطيط، والتنبؤ المالي اذ هو ليس التخطيط وإنما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات التي في ضوئها يتم إعداد عملية التخطيط" (العامري, ٢٠٠١: ١٧٦). ويقصد "بالتنبؤ كل ما يتعلق بالمستقبل" , كما يعرف "بأنه مجموعة التقديرات والقياسات التي ينشأها الفرد (أو المؤسسة) المتعلقة بالظروف والاحداث المستقبلية, وذلك لغرض الإعداد لمواجهة هذه الظروف المتوقعة عن طريق وضع السياسات والخطط اللازمة للتعامل مع هذه الظروف"(زعرور والسبتي،٢٠١٦: ٢٤١).وقد أشار معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا, إلى إن التنبؤ "هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي, ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة", وقد "ازداد الاهتمام بهذا مفهوم بشكل عام , نظراً لأهميته إذ أصبح ركناً أساساً من أركان التخطيط المالي للوحدات الاقتصادية" (عوجة, ٢٠٢١: ٩٢)

وتعد القدرة التنبؤية المعيار في التأكيد على ملائمة التقارير المالية, وتعني الملائمة الاهتمام بمعلومات حول احداث مستقبلية, وعليه فالمعلومات الملائمة "هي تلك التي تتمتع بخاصية القدرة على التنبؤ بالأحداث, والظروف المستقبلية, وان القدرة التنبؤية هي هدف لجمع البيانات المحاسبية, لتسهيل صنع القرار" فان اغلب الادبيات المحاسبية تطلب باستمرار بانه "يجب على المعلومات المحاسبية ان تسهل من عملية صنع القرار , كذلك ان القدرة التنبؤية للبيانات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

المحاسبية تسمح بتحديد القياس المحاسبي الذي يولد افضل القرارات , والفرق الجوهري بين التنبؤ والقرار من الممكن التنبؤ دون صنع قرار ما , ولكن من غير الممكن صنع القرار دون وجود تنبؤ" (Belkaoui,2000: 179).

"فالتنبؤ هو بيان عن حدث أو أحداث مستقبلية غير معروفة في الوقت الحاضر، اذ انه يعد مقياس لما سوف يحدث في المستقبل, في محاولة لازالة أو تقليل من عدم التأكد"(بيومي,٢٠٢٠)، اذ يحتاج التنبؤ لتقدير, وحكم شخصي فضلا عن تحليل لعدد كبير من المتغيرات, والفروض ولذلك كان هنالك العديد من المطالبات من قبل العديد من الجهات التنظيمية, والاكاديمية لزيادة كمية المعلومات, التي يتم الافصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية, مما يؤدي الى "تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, ولاسيما المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمعلومات المستقبلية, لما توفره من محتوى معلوماتي, يعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات, فضلا عن تخفيض مخاطر التقديرات الخاطئة, مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية, المنشورة وتمكنهم من تحليل قرارات الاستثمار بصورة افضل" (بيومي,٢٠٢٠: ١٣٧٥).

وأظهرت بعض الدراسات وجود "علاقة عكسية بين تركز الملكية وربحية الوحدة، ويرجع تفسير ذلك إلى أنه عندما يزداد تركز الملكية في مستوى منخفض جداً تنخفض تكاليف الوكالة نتيجة لتزايد إشراف حملة الأسهم، ومن ثم ترتفع الربحية"، ولكن "عندما يزداد تركز الملكية إلى مستوى محدود، فإن تكاليفه قد تفوق منافعه، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية كما أظهرت بعض الدراسات "أن الملكية العائلية قد تحد من جودة الإفصاح وإن السيطرة العائلية من قبل أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم ، يحد من الوصول مباشرة إلى المعلومات المالية وغير المالية السليمة للوحدة، وكنتيجة لذلك سيكون لديهم حاجة أقل للإفصاح" (ابراهيم , ٢٠١٢: ٢٥٣).

المحور الثالث

القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وتأثير الافصاح عن هيكل الملكية فيها

سيتم في هذا المحور تحليل النتائج الاحصائية للمعطيات التي وردت في الاستبانة, وذلك باستعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية المتمثلة بـالوسط الحسابي لمعرفة متوسط القيم, فضلاً عن استعمال أسلوب النسبة المئوية في تحليل إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

والتوصل إلى النتائج والارتباط البسيط الذي يقيس العلاقة بين متغيرين هما المتغير المستقل والمتغير التابع و الانحدار الخطي البسيط وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ويمكن كتابته بالشكل الأتي :

$$Y = B_0 + B_1x_1$$

إذ أن:

Y: تمثل المتغير المعتمد

B_0: تمثل الجزء الثابت

B_1x_1: يمثل المتغير المستقل

لغرض التاكد من صحة فرضية البحث التي تبناها والتي تنص على انه "يوجد هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية" وتشتق منها الفرضيات الاتية:-

١- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

٢- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

٣- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

اولا :- العرض والتحليل الوصفي لنتائج الاستبانة

اذ تتضمن هذه الفقرة تحليلاً احصائياً لتأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية , وسيتم استعمال الاوساط الحسابية والنسب المئوية من اجل تحديد اتجاهات عينة البحث, ومن خلال الاجابات تبين بأن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٤٦) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا البعد متجه نحو الاتفاق التام والاتفاق، وبانحراف معياري (٠,٥٨). مما يدل ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجانسة حول الفقرات وكالآتي:-

١. اكدت العينة بان ارتفاع مستويات الملكية الإدارية لدى الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى ان هنالك ارتفاع في تقارب المصالح لديها . اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

وبنسبة(٥٣,٥) والاتفاق وبنسبة (٤٠,٨) , اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٤٦) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٢. كان هنالك اتفاق من قبل العينة حول موضوع المستويات المرتفعة للملكية الإدارية المتوفرة في الشركة بانها تؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين حملة الاسهم والملاك الحالين فيها, اذ ان قيمة الوسط الحسابي بلغت (٤,٥٨) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو والاتفاق وبنسبة (٢٩,٦) الاتفاق التام وبنسبة (٦٤,٨).

٣. يساعد الافصاح عن الملكية الإدارية الى ظهور التنفيذ المفيد للقواعد والمعايير المتعلقة بحوكمة الشركات مما يؤدي إلى ظهور مصطلح متعارف عليه يعرف "بالحصانه الإداريه" ، اذ اتفقت العينة على ذلك وكانت اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٦٧,١) والاتفاق وبنسبة (٢٠,٠) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٥٣) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٤. ان زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة تسهم في زيادة الاهتمام بالتقارير المالية بالتالي الاهتمام بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, هذا ما اكدت عليه العينة ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥٠,٠) والاتفاق وبنسبة(٣٥,٧). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٣٠) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٥. اكدت العينة ان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق مصالح الادارة المتعلقة بها وعدم اظهار الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية عن الأطراف ذات المصلحة يترتب عليه تقليل انخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، اي ان اجابات لعينة البحث كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٨٥,٧) والاتفاق وبنسبة (١٠,٠). " اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٨١) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٦. اكدت العينة على ان "الملكية المؤسسية تعد آلية من اليات الحوكمة التي تسهم في تطبيق قواعدها ومعاييرها ومن أهمها الشفافية والإفصاح ,هذا ما اتفقت عليه العينة، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٧٤,٣) والاتفاق وبنسبة (١٥,٧). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٦٠) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٧. ان الافصاح عن الملكية المؤسساتية ضمن الوحدة الاقتصادية المستثمر فيها فيه اختلاف حسب النية من عملية الشراء اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٧١,٤) والاتفاق وبنسبة (١٧,١). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٥٦) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٨. ان الافصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض الاحتفاظ بالاستثمارات يؤدى إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي هذا ما اتفقت عليه العينة، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥٨,٦) والاتفاق وبنسبة (٢٨,٦) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٤٤) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

٩. ان الافصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض المضاربة لا يؤدى إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي لانه يخضع لضغوط ائتمانية شديدة ، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٧٧,١) والاتفاق وبنسبة (١٠,٠). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٦٣) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١٠. اكدت العينة بان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق منافع الادارة يؤدي الى الارتفاع في درجة لا تماثل المعلومات وانخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٦٧,١) والاتفاق وبنسبة (١٧,١). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٤٦) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١١. ان ملكية كبار المستثمرين تشير إلى تركز الملكية على مستوى المالك, هذا ما اكدت عليه عينة البحث ، اذ كانت اجابات العينة متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥٨,٧) والاتفاق وبنسبة (١٠,٠). ,اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٨١) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١٢. يؤدي تركز الملكية العالي الى انخفاض الربحية , هذا ما اكدت عينة البحث عليه ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٧٥,٥) والاتفاق وبنسبة (٧,١). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٥٣) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١٣. اكدت العينة على ان السيطرة العائلية من قبل اعضاء مجلس الادارة وحملة الاسهم يحد من الوصول المباشر الى المعلومات المالية وغير المالية السليمة ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥٢,٩) والاتفاق وبنسبة (٢٧,١). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٢٦) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

١٤. ان لكبار المساهمين دور كبير في مراقبة سلوك الإدارة اذ أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة يكونون أكثر عرضة لاتخاذ قرارات غير مفيدة أو القيام بإدارة الأرباح ، لذا كانت اتجاهات اجابات العينة متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٦٨,٦) والاتفاق وبنسبة (١٠,٠). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٣١) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١٥. ان ملكية كبار المساهمين العالية تساعد في تقليل من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هذا ما اكدت عليه العينة ، مما يعني بان اجابات العينة كانت متجهِ نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥١,٤) والاتفاق وبنسبة (٢١,٤). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٢١) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

١٦. ان تدني أداء الوحدة الاقتصادية وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، فضلا عن عدم فعالية آليات الحوكمة قد يؤدى إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هذا ما اكدت عليه الادبيات ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٥٢,٩) والاتفاق وبنسبة (١٥,٧). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,١٩) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي.

١٧. أن ألتنوع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية , هذا ما اتفقت عليه العينة, اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (٦٢,٠) والاتفاق وبنسبة (٣٣,٨) اذ ان قيمة الوسط الحسابي قد بلغت (٤,٥٥) وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي.

ثانياً- نتائج اختبار الفرضية احصائياً:-

يمكن قياس تأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية المسجلة في السوق المالي العراقي كالاتي:-

جدول(١)

قيمة B	قيمة معامل بيتا	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	Sig	قبول (رفض)الفرضية
١,٧١٧	٠,٧٧٤	١٣,٤٨	٠,٦٠٠	٠,٧٧٤	0.005	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار الفرضية التي تبناها البحث اذ ان المعادلة ذات قوة تفسيرية بدلالة معامل الارتباط(R) مقدارها (0.77) وان قيمة معامل التحديد R^2 بلغ (0.600) وهذا يعني إن المتغير المستقل الإفصاح عن انواع هيكل الملكية له تأثير بنسبة ٧٧٪ في المتغير التابع تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ,في ظل مستوى معنوية (٠,٠٥). كما ان المعادلة ذات علاقة معنوية بدلالة قيمة F البالغة (١٣,٤٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية قدرها(١٦,١) ومستوى دلالة (٠,٠٥) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة , وبما ان قيمة معامل بيتا مقدارها (٠,٧٧)موجبة وهذا يعني بان (٧٧٪) من التغيرات الحاصلة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية نتيجة تأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية للوحدة , وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسة والتي تنص "يوجد هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية " فضلا عن اثبات الفرضيات الفرعية الاتية :-

أ- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ب- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ت- هنالك تأثير ذي دلاله معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

١- ان هيكل الملكية السليم يمكن ان يساعد الشركة في صياغة استراتيجياتها واتباع سياسات تدعم ازدهارها ،كما يسمح لها بجذب المزيد من الموارد النادرة والمتمثلة بالاستثمارات وتعزيز راس مالها بكلفة اقل وتوافر تنبؤات عن الارباح والاداء المستقبلي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٢- ان مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB أوضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار في التوقيت الملائم وتمكنه من التنبؤ بالتوقعات المستقبلية.

٣- أن ألتنوع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.

٤- يوجد هناك تأثير ايجابي للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المسجلة في البورصة العراقية.

ثانيا :- التوصيات

١- ضرورة الاهتمام بالافصاح عن آليات الحوكمة لاسيما ما يتعلق بهيكل الملكية و تناولها بشكل مباشر ومفصل من قبل الشركات, مما يؤدي الى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة و بالتالي حماية حقوقهم من خلال دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة و تحسين الأداء المالي لها.

٢- ضرورة اجراء البحوث التي تتناول موضوع الافصاح عن هيكل الملكية من قبل الباحثين في الدراسات العليا لما لتنوع هياكل الملكية من اثر في ترشيد مختلف القرارات الاقتصادية.

٣- ضرورة الاهتمام بتعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لما له من تأثير في عملية ترشيد القرارات العقلانية التي يتخذها المساهمين الحاليـن والمرتقبـين .

٤- ضرورةِ الافصاح عـن انواع هياكل الملكية لما له من تأثير في تقييم الاداء المالي للمحللين مما ينعكس على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.

المصادر

اولا :-المصادر العربية

١. ابراهيم, علي يوسف (٢٠١٢) " أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية " ، دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الأول ص٢٤٠-٢٥٥.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٢. الاسعد, الاء مصطفي (٢٠١٣) المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصر, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية. متاح على الرابط https://www.iasj.net/iasj/download/64eea10006282776

٣. بريمه, علي يونس, خالد, عوض حسن,(٢٠٢٢) القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية -دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني, المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد ١, العدد١١, ص١-٣٧.

٤. بيومي, ميهاب صالح احمد (٢٠٢٠) أثر معلوماتية التقارير السردية على دعم القدرة التنبؤية للمستثمرين: دراسة تحليلية ,المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد١١, ع٢. ص١٣٧٥-١٣٩٠.

٥. الحداد , محمد علي أحمد عبدالله (٢٠٢٣) دور مبادئ الحوكمة في تحقيق عوامل النتائج بنموذج التميز الاوروبي دراسة تطبيقية -على وزارة الاعلام بدولة الكويت. Arab journal for scientific publishing، (51) 5،350 – 332

٦. الحياري, عمر يوسف عبدالله (٢٠١٧), أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي, رسالة ماجستير, كلية الاعمال قسم المحاسبة والتمويل- جامعة الشرق الوسط, عمان-الاردن.

٧. دخان ، د.محمد سالم ، (٢٠١٨) " أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (٤٠) العدد(٥) سوريا .

٨. زعرور، نعيمة، السبتي، وسيلة،(٢٠١٦)،"دور النسب المالية في قياس الفشل المالي" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، متاح على الرابط http://search.mandumah.co/Record/987043

٩. العامري، احمد بن محمد،(٢٠١٨)" أثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي" المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٣٨، العدد ٢، السعودية .

١٠. العامري، محمد علي إبراهيم(٢٠٠١) "الإدارة المالية " جامعة بغداد، الطبعة الأولى، بغداد.

١١. عبيد, إبراهيم السيد، (٢٠١٠)، "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

السعودية"، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية بعنوان "مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٨-١٩ مايو، ص ١-٣٨.

١٢. عوجه, حسنين كاظم(٢٠٢١) هيكل الملكية و ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية واثرهما في تعزيز الاستمرارية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد, العراق.

١٣. غادر, محمد ياسين (٢٠١٢) محددات الحوكمة ومعاييرها. عولمة الادارة في عصر المعرفة, المؤتمر العلمي الدولي(١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١٢) , جامعة الجنان, طرابلس لبنان.ص١-٣٢.

١٤. محمد, أمجد حسن عبدالرحمن(٢٠١٩), دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية و امكانية طرح اسهم هذه الشركات في سوق الاوراق المالية. دراسة ميدانية. كلية التجارة جامعة - عين الشمس. المجلد ٨, العدد ٣, ص ٣٥٠-٣٩٦.

١٥. محمد, شفان أحمد , كمال, روناك نصرالدين (٢٠٢٣) أثر هيكل الملكية وخصائص أعضاء مجلس الادارة في جودة الأرباح- دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٨ – ٢٠٢١, مجلة جامعة دهوك، العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد: ٢٦ ، العدد: ٢ . ص ١٢٦٢- ١٢٨٨.

١٦. محمد، احمد سليم،(٢٠١٨) " تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح_ دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة" جامعة عين شمس ، كلية التجارة، مصر.

١٧. المشهداني, بشرى نجم (٢٠١٩) أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق, بحث متاح على , https://www.researchgate.net/publication/338052208

١٨. يسن ، شروق عصام الدين،(٢٠١٦)،" أثر الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات المساهمة على جودة الأرباح المحاسبية" رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، مصر

ثانيا :- المصادر الاجنبية

19. Belkaoui, A. R., (2000)," Accounting theory " 4th edition, Business press, UV .

20. Dou, Y., et al., (2013), "Large Shareholders and Accounting Choices", Working Paper, available at: http://www.ssrn.com . pp. 1-42.

21. Giner, B.,& Reverte, C. (2014), The Predictive Ability of Financial Information for Future Earnings: A European Perspective, Spanish Journal of Finance and Accounting , journal Revista Española de Financiación y Contabilidad, V. 32,(115) pp. 1-16.

22. Puspitaningrum, D. & Atmini, S., (2012), "Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies", Procedia Economics and Finance, V. 2,(5), pp. 157-166.

23. Song, F. (2015). Ownership structure and accounting conservatism: A literature review. Modern Economy, V.6(04), PP.478-490

24. Stergiou, V., (2011), "The Complex Relationship of Concentrated Ownership Structure and Corporate Governance", Thesis of Ph.D., The London School of Economics and Political Science, September, pp. 1-250.

25. Turki, A- & Sedrine, N., (2012), "Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia", International Journal of Business and Management, Vol. 7(4) , pp. 121-132.

26. Tusiime, I., et al., (2011), "Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities", Journal of Public Administration and Policy Research, Vol. 3(9), pp. 250-260.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

27.Shahwan, T. M.(2020)" Do ownership structure mechanisms affect a firm's risks? Evidence from Egypt" Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, V.57 (2).

ملحق (١)

الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	%	%	%	%		
أن زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة تؤدي إلى زيادة تقارب المصالح لديها.	53.5	40.8	4.2	1.4	-	4.46	0.651
تؤدي المستويات المرتفعة للملكية الإدارية لدى الشركة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين المُلاك وحملة الأسهم الخارجيين.	64.8	29.6	4.2	1.4	-	4.58	0.647
يساعد الافصاح عن الملكية الإدارية الى ظهور التطبيق الجيد لقواعد ومعايير حوكمة الشركات مما يؤدى إلى ظهور ما يعرف بالحصانة الإدارية.	67.1	20.0	11.4	1.4	-	4.53	0.756
تسهم زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة الى زيادة الاهتمام بالتقارير المالية بالتالي الاهتمام بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.	50.0	35.7	10.0	1.9	2.4	4.30	0.874
ان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق مصالح الادارة الخاصة وإخفاء الأداء الفعلي للشركة عن الأطراف الخارجية يترتب عليه انخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	٨٥,٧	10.0	4.3	-	-	4.81	0.490
تعد الملكية المؤسسية آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والإفصاح.	74.3	15.7	7.1	1.4	1.4	4.60	0.608
ان الافصاح عن الملكية المؤسسية داخل الشركة المستثمر فيها يختلف حسب النية من عملية الشراء.	71.4	17.1	8.6	2.8	-	4.56	0.828
ان الافصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض الاحتفاظ بالاستثمارات يؤدى إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي.	58.6	28.6	12.8	-	-	4.44	0.457
ان الافصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض المضاربة لا يؤدى إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي لانه يخضع لضغوط ائتمانية حادة.	77.1	10.0	12.8	-	-	4.63	0.745
يؤدي قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها الخاصة الى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات ٨٥ز٧وانخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	67.1	17.1	15.8	-	-	4.46	0.896
تشير ملكية كبار المساهمين إلى تركز الملكية على المستوى الفردي	58.7	10.0	4.3	-	-	4.81	0.490

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

يؤدي تركز الملكية العالي الى انخفاض الربحية	75.5	7.1	11.4	5.7	-	4.53	0.912
ان السيطرة العائلية من قبل اعضاء مجلس الادارة وحملة الاسهم يحد من الوصول المباشر الى المعلومات المالية وغير المالية السليمة.	52.9	27.1	14.3	5.3	-	4.26	0.958
لكبار المساهمين دور كبير في مراقبة السلوك الإداري حيث أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات غير مفيدة أو القيام بإدارة الأرباح.	68.6	10.0	7.1	13.9	-	4.31	1.149
تساعد ملكية كبار المساهمين العالية الى تقلل من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .	51.4	21.4	24.3	2.9	-	4.21	0.915
ان انخفاض أداء الشركة وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، وكذلك عدم فعالية آليات حوكمة الشركات يؤدى إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	52.9	15.7	28.6	2.9	-	4.19	0.952
أن ألتنوع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.	62.0	33.8	4.2	-	-	4.55	0.672
الوسط الحسابي العام						4.46	0.58